

2 June 2008  
Arabic  
Original: English

الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها  
الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل  
المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة  
والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته  
والقضاء عليه

نيويورك، ١٤-١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨

## ورقة مناقشة بشأن إدارة مخزونات الأسلحة والتخلص من فوائضها

### أولا - الدافع وراء إعداد ورقة المناقشة والغرض منها

١ - إن سوء إدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعدم أمنها يشكلان خطرا بارزا على السلامة العامة ويهددان أمن المجتمعات. فمئات الأشخاص يموتون كل سنة بسبب الإخفاق في إدارة المخزونات الوطنية الخطرة. ويفقد عدد أكبر من الأشخاص حياتهم لأن تحويل الأسلحة والذخيرة من المخزونات الوطنية لا يزال يوجب التزاعات العنيفة والجرائم المسلحة والإرهاب. وتحدث انفجارات في مخزونات الأسلحة في جميع أنحاء العالم بانتظام، كما أن تحويلها إلى الأسواق غير المشروعة لا يأبه بالحدود الدولية. ويمكن أن تؤثر مسألة سوء إدارة الأسلحة والذخيرة هذه على جميع الدول وعلى السكان الذين يعيشون على مقربة من مخزونات الذخيرة.

٢ - والهدف من ورقة المناقشة هذه هو تيسير التوصل إلى وثيقة ختامية توافقية للاجتماع الثالث للدول الذي يعقد مرة كل سنتين والتشجيع على التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقد صممت هذه الورقة من أجل تبسيط المسائل المرتبطة بإدارة المخزونات والتخلص من فوائضها، التي غالبا ما تكون معقدة، في مجموعة من النقاط المحددة لمناقشتها.



وهي تعرض مجموعة من التحديات التي تواجه الدول، وتقتترح تدابير تشريعية وإجرائية وتنفيذية يمكن أن تطبقها الدول لتحسين إدارة المخزونات والتخلص من فوائضها.

٣ - إن عملية اتخاذ القرارات بشأن إدارة المخزونات والتخلص من فوائضها هي حق وطني حصري. فالحكومات الوطنية يحق لها وحدها أن تقرر ما هي النسبة المئوية من مخزوناتها الوطنية التي تعتبر فائضة؛ ولكنها لن تكون قادرة على إجراء هذه الحسابات (في ما يتعلق باحتياجاتها الأمنية) إلا إذا كانت لديها نظم فعالة لإدارة المخزونات.

٤ - وليست الإدارة الفعالة للمخزونات أمراً مستحسنًا من منظور السلامة والأمن العامين فحسب، بل إن لجميع الدول مصلحة كبيرة في كفالة أن تكون إدارة الأسلحة والذخيرة على أعلى قدر ممكن من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة. وتخفيض تراكم الفوائض (وما يرتبط به من تكاليف التخزين والصيانة) ليس إلا وجهًا واحدًا من أوجه المنفعة التي يوفرها تحسين إدارة المخزونات. وتشمل المنافع الهامة الأخرى انخفاض معدلات تبديل الأسلحة والذخيرة ورفع مستوى الوثوق بها - وبالتالي بالقدرة العسكرية.

٥ - وتتصل إدارة المخزونات، كمفهوم، بالمخزون الوطني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة. ويشمل المخزون الوطني أربعة مكونات عامة: '١' الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة اللازمة للوحدات العاملة من قوات الأمن؛ و '٢' الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة اللازمة للوحدات الاحتياطية؛ و '٣' الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة التي هي قيد الإصلاح أو التعديل أو إعادة التصنيف؛ و '٤' المخزونات الفائضة<sup>(١)</sup>. وقد يكون المخزون الوطني موزعًا بين مختلف فروع قوات الأمن الداخلي والخارجي التابعة للدولة، وينبغي أن تغطي الإدارة الفعالة للمخزون الوطني جميع هذه الفروع.

## ثانياً - الإشارات الواردة في برنامج العمل بشأن إدارة مخزونات الأسلحة والتخلص من فوائضها

٦ - ترد إشارات عديدة إلى إدارة مخزونات الأسلحة والتخلص من فوائضها في الفرع الثاني ("منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه") من برنامج العمل. إن هذه الأحكام عامة النطاق، لكن ثمة مجال

(١) تقوم جميع الدول بدرجات متفاوتة بتكديس فائض في المخزونات. فعلى سبيل المثال، يؤدي تبديل نوع من الأسلحة بنوع آخر إلى حدوث فائض مؤقت قبل تدمير النوع القديم أو التخلص منه.

لإجراء تحسينات تشريعية وإجرائية وتنفيذية على إدارة المخزون الوطني في بعض المجالات الهامة.

٩ - كفالة احتفاظ الدول بسجلات شاملة ودقيقة أطول مدة ممكنة بشأن تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحيازتها ونقلها ضمن أراضيها. وينبغي تنظيم هذه السجلات وحفظها بطريقة تكفل قيام السلطات الوطنية المختصة باسترجاع وتصنيف المعلومات الدقيقة بسرعة.

١٠ - كفالة المسؤولية عن جميع الأسلحة التي تملكها الدولة أو توزعها، واتخاذ تدابير فعالة لتعقب تلك الأسلحة.

٧ - تشير الفقرتان ٩ و ١٠ إلى الاحتفاظ بالسجلات وإجراء الحسابات، وهما شرطان أساسيان للإدارة الفعالة للمخزون. وإجراء الحسابات الدقيقة من شأنه أن يمكن بسرعة من اكتشاف النقص في المخزونات أو الأخطاء الناجمة عن وضع الذخيرة في غير مكانها المحدد وعن إساءة توزيعها أو تحويلها بشكل غير مشروع. وتشكل إجراءات الحسابات الشاملة أيضاً عنصراً رئيسياً من عناصر الرقابة التقنية الفعالة على الذخيرة؛ وتيسر عملية إدارة الذخيرة غير الآمنة وتساعد بالتالي على تقليل مخاطر الانفجارات والحوادث إلى أدنى حد ممكن.

١٦ - كفالة الإسراع بتدمير جميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المصادرة أو المحتجزة أو التي يتم جمعها، رهناً بأي قيود قانونية لها صلة بإعداد الملاحقات الجنائية، ما لم يؤذن رسمياً بالتخلص منها أو استعمالها بطريقة مختلفة، وشريطة أن تكون تلك الأسلحة موسومة على النحو الواجب ومسجلة.

٨ - تسلط الفقرة ١٦ الضوء على الأسلحة والذخيرة التي يتم جمعها. وهذا أمر مهم لأنه يشير إلى أن إدارة المخزونات تنطبق على الأسلحة المحتجزة خلال عمليات جمع الأسلحة وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. تمثل انطباقها على المخزونات الوطنية. ويعترف النص صراحة بالمخاطر (من منظور السلامة والأمن) التي قد تنجم عن عدم القيام في الوقت المناسب بتدمير الأسلحة التي يتم جمعها.

١٧ - كفالة قيام القوات المسلحة أو الشرطة أو أية هيئة أخرى مرخص لها بحيازة أسلحة صغيرة أو أسلحة خفيفة، ورهناً بالأنظمة الدستورية والقانونية ذات الصلة في الدولة، بوضع معايير وإجراءات ملائمة ومفصلة تتعلق بإدارة وأمن مخزونات هذه الأسلحة. وينبغي أن تكون هذه المعايير والإجراءات متعلقة بجملة أمور، منها: الأماكن الملائمة للمخزونات؛ وتدابير الأمن المادية؛ والوصول المحكوم

إلى المخزونات؛ وإدارة الموجودات وضبط الحسابات؛ وتدريب الموظفين؛ وأمن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الموجودة في حوزة الوحدات التنفيذية أو الموظفين المأذون لهم والمساءلة والرقابة في هذا الشأن وتنفيذ إجراءات وجزاءات في حالات السرقة أو فقدان.

١٨ - الاستعراض المنتظم، حسب الاقتضاء، رهنا بالنظم الدستورية والقانونية للدول، للمخزونات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الموجودة في حوزة القوات المسلحة والشرطة وغيرها من الهيئات المأذون لها بذلك، وكفالة قيام السلطات الوطنية المختصة بتحديد مخزونات الأسلحة الفائضة عن الحاجة تحديدا واضحا، ووضع وتنفيذ برامج للتخلص من تلك المخزونات بصورة مسؤولة، ويفضل أن تكون عن طريق تدميرها، وضمان توافر الحماية المناسبة لهذه المخزونات إلى حين التخلص منها.

١٩ - تدمير فائض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المراد تدميرها على أن يراعى في ذلك في جملة أمور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن طرق تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات (S/2000/1092) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

٩ - تتضمن الفقرات ١٧ و ١٨ و ١٩ جميع العناصر الرئيسية لإدارة مخزونات الأسلحة والتخلص من فوائضها. ولكن هذه العناصر تتخذ شكل قائمة أكثر من اتخاذها شكل مجموعة من الإجراءات المتعاقبة لكفالة إدارة المخزونات بفعالية. وتوخياً للتوضيح يمكن تقسيمها على النحو التالي:

(أ) الإطار الدستوري والتشريعي لإدارة المخزونات - أي ما يسمح به، وبالتالي ما يمكن تحقيقه من تقدم في المجال التشريعي في هذا الخصوص. فالقرارات التي تتخذ بشأن أماكن التخزين يمكن أن تخضع على سبيل المثال للتشريعات الوطنية. ويمكن أن تؤثر التشريعات الوطنية أيضا في نوعية المساعدة التي يمكن أن تطلبها الدول إن كانت بحاجة للمساعدة في مجال التخلص من الفائض.

(ب) الإطار الإجرائي لإدارة المخزونات، بما في ذلك تدابير الأمن المادي المتعلقة بتخزين المخزونات ونقلها؛ وإدارة الموجودات وضبط الحسابات؛ والجزاءات التي تنطبق في حالة السرقة أو فقدان. لا تشير الفقرات صراحة إلى ضرورة اتخاذ تدابير لتعزيز السلامة (مثل المراقبة التقنية) لأن هذه العناصر ترد بالفعل تحت البند المعنون "إدارة الموجودات".

(ج) الإطار التنفيذي لإدارة المخزون، بما في ذلك التدريب اللازم للأفراد وتحديد الأسلحة والذخيرة والتخلص منها بشكل مسؤول. وهذه المسائل تتوقف على امتلاك الدول للقدرة التقنية على تنفيذ التشريعات والإجراءات الوطنية المتصلة بإدارة المخزونات أو العمل على اقتناء هذه القدرة.

١٠ - وقد تكون أهم نقطة، من منظور تحسين إدارة المخزونات والتخلص فوائضها، هي الالتزام، في الفقرة ١٨، بإجراء استعراض منتظم لمخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالفعل يمكن اعتبار عملية الاستعراض، إن كانت شاملة، وسيلة مفيدة يمكن لصناع القرار استخدامها في قياس مدى فعالية الممارسات القائمة في مجال إدارة المخزونات. وإن كانت نتائج عملية الاستعراض غير قاطعة فإنها قد تدل على أن إدارة المخزونات القائمة (خصوصا الحسابات والسجلات) لا ترقى إلى المستوى اللازم.

### ثالثا - المسائل الرئيسية في مجال تنفيذ برنامج العمل

١١ - في حين يشدد برنامج العمل على مكافحة الانتشار، فإنه يدعو إلى زيادة الجهود المبذولة بالنسبة لثلاث مسائل رئيسية تتصل بالمخزونات الوطنية؛ والسلامة والأمن وإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة والمتفجرات. وكما أشير إليه في أجزاء سابقة من هذه الورقة، فإن عدم توفر السلامة والأمن فيما يتعلق بالمخزونات يدل على إدارة غير فعالة للمخزونات. فأكثر من ٦٠ في المائة من جميع حوادث الانفجار في المخزونات الوطنية ناجم عن خطأ بشري أو خروقات أمنية أو تخزين غير سليم أو مناولة غير سليمة للذخائر. ويمكن معالجة جميع هذه المشاكل من خلال تطبيق نظم فعالة لإدارة المخزونات.

١٢ - إن الدافع وراء تحسين إدارة المخزونات يعود إلى أربعة أسباب. أولا، يفيد في التقليل من المخاطر المتصلة بالاحتفاظ بمخزون وطني من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر؛ وفي تلافي وقوع الحوادث، وكفالة عدم الانتشار. وثانيا، في حال وقوع حادث، تقلل الإدارة الفعالة للمخزونات من الآثار المدمرة التي تخلفها كارثة ما على ما يحيط بهذه المخزونات من مواد وأشخاص وسكان وبنى أساسية. وثالثا، تنطوي إدارة المخزونات على إقامة نظم للحسابات والرصد يمكن (بالاقتران بعمليات تحديد دقيقة لاحتياجات قوات الأمن) أن تفضي إلى منع تراكم الفوائض غير الخاضعة للرقابة على المدى الطويل. وأخيرا، تشكل الإدارة الفعالة للمخزونات وسيلة للحفاظ على جودة المخزونات الوطنية وتعود بفوائد هامة على فعالية قوات الأمن وعلى الكفاءة من حيث التكاليف عموما.

١٣ - كما أن اقتران الإدارة الفعالة للمخزونات بتقديرات دقيقة للمخاطر والاحتياجات يمكن أن يساعد في تحديد الأسلحة والذخيرة غير القابلة للاستخدام وغير اللازمة وتصنيفها كفائض. وتعزز الإدارة السليمة للمخزونات صلاحية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخيرتها في المخزون الوطني؛ وتقلل من مخاطر الحوادث وكبو الأسلحة، وتفضي في نهاية المطاف إلى رفع الروح المعنوية لقوات الأمن.

١٤ - أما من حيث المنافع العامة، فمن شأن الإدارة الفعالة للمخزونات وما ينجم عنها من تحديد الفوائض والتخلص منها، أن يمكن من الاقتصاد في التكاليف المتعلقة بالبنى الأساسية والمواد والأفراد والتدريب ذات الصلة بإدارة وتأمين مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة. كما يسهم التخلص من الفوائض عن طريق تدميرها في الحيلولة دون نشوب الأزمات وفي استتباب الأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي من خلال كفاءة عدم نقل هذه المواد إلى مناطق لا تتوفر فيها نظم تكفل سلامة وأمن المخزونات.

## رابعاً - التحديات

١٥ - يمكن إدراج التحديات الرئيسية المواجهة في الميدان في إطار المجالات الرئيسية الثلاثة للتشريعات والإجراءات والتنفيذ.

## ألف - التشريعات

١٦ - ينبغي للدول أن تحدد بوضوح القوانين والقواعد الوطنية المنطبقة على إدارة المخزونات. فقد تؤثر هذه على إدارة المخزونات بطرق عديدة، منها: توزيع المسؤولية الوطنية عن أمن وسلامة المخزونات (أي من هو المسؤول في حال حدوث انفجار أو حرق أمني)؛ والقوانين التي تحدد الجهة المخولة قانوناً بتخزين الأسلحة والذخيرة؛ والقوانين المتصلة بآماكن حفظ المخزونات؛ والتشريعات المتصلة بالأفراد التابعين لدول أخرى العاملين في البلد لأغراض تعزيز إدارة المخزونات أو تنسيق عملية تدمير الفائض منها.

## باء - الإجراءات

١٧ - يتعين تنفيذ القواعد والإجراءات من أجل كفاءة سير عملية إدارة المخزونات ضمن إطار واضح يحدد دور ومسؤولية الأفراد المعنيين بإدارة المخزونات وينشئ نظاماً لكفالة أمن المخزونات الوطنية وسلامتها. وجميع هذه العمليات تعتمد على بعضها البعض. وأفضل وصف يمكن إطلاقه على النظام الشامل لإدارة المخزونات بأنه نظام متكامل لإدارة المخاطر.

## ١ - نظم الإدارة

١٨ - يعتبر الاحتفاظ بقائمة جرد (سجلات ونظام حسابات) مسألة رئيسية في الإدارة الجيدة للمخزونات. ولا يمكن تحديد الاحتياجات إلا بعد إجراء تقييم للأصول والخصوم والمتطلبات. ومن الأساسي الاضطلاع بإدارة فعالة للبرامج تشمل أيضاً كاملاً للأصول (من حيث الكمية والنوعية) من أجل تقليل المخاطر (مثل الإشعال التلقائي)<sup>(٢)</sup> وتحسين المسألة والمسؤولية. وبالإضافة إلى ذلك، من الأساسي أيضاً في عملية تحديد الفوائض إجراء تقييمات للمخاطر والاحتياجات معاً إلى جانب وجود هياكل لإدارة المخزونات يمكن الوثوق بها.

## ٢ - السلامة

١٩ - توصي المعايير الدولية بالاضطلاع بمراقبة مادية وكيميائية دورية وشاملة مما يؤدي إلى التقليل إلى أدنى حد من المخاطر التي قد تنجم عن الذخائر عندما تصبح غير آمنة. ويوفر نظام الأمم المتحدة لتصنيف المخاطر توجيهاً إضافية بشأن نقل الذخيرة ومناولتها وتخزينها بشكل آمن وبحسب فئة الذخيرة. ومن شأن تنفيذ الممارسات الفضلى القائمة فيما يتعلق بإجراءات المراقبة والمناولة أن يخفف بشكل كبير من الأخطار المتصلة بمخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة في بلدان عديدة.

## ٣ - الأمن

٢٠ - لا يمكن ضمان الأمن التام للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة ولكن يمكن تحديد المخاطر الناجمة عن السرقة أو الفقدان أو المخالفات وتقليلها إلى مستوى مقبول إذا أجرت الدول تقييماً وافياً للمخاطر فيما يتعلق بمخزونها واتخذت ما يلزم من التدابير لحمايتها. وتشمل تدابير الأمن المادي تحسين البنى الأساسية والتحسينات المادية، وحسن الاختيار، وتدريب الأفراد وأجورهم، ووضع إجراءات عمل موحدة وآليات للمراقبة.

## جيم - التنفيذ

٢١ - لا تكفي القواعد والإجراءات وحدها لكفالة الإدارة الفعالة للمخزونات. فقبل تطبيق الأنظمة على الصعيد العملي، يجب معالجة مسألة القدرات ضمن النظم الوطنية لإدارة

(٢) ثمة حاجة إلى نظام حسابات شامل من أجل وضع جدول زمني للمراقبة الكيميائية للذخيرة (وإجراء تجارب على استمرار صلاحيتها).

المخزونات. ويمثل التدريب أحد الجوانب الرئيسية التي ينبغي معالجتها في العديد من الدول. وهناك حاليا نقص عالمي في الدراية الفنية وينبغي أن تكون الدول قادرة على تدريب (وإعادة تدريب) موظفين مؤهلين لإدارة المخزونات.

٢٢ - ولا تزال هذه التحديات قائمة في العديد من الدول. ولا شك أن أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو أن عدد الدول التي تواجه مشاكل تتصل بإدارة الأسلحة والذخيرة وتعترف بأوجه القصور هذه قليل جدا.

٢٣ - لقد استحدث المجتمع الدولي عددا من الأدوات للتصدي للتحديات المتصلة بإدارة المخزونات. وضمن الإطار العام للتوعية على الصعيد المحلي، تنظم عدة دول حلقات دراسية موجهة لكبار المسؤولين في القوات المسلحة والوزارات لشرح المخاطر التي ينطوي عليها سوء إدارة المخزون. وعلى الصعيدين الإقليمي والتنفيذي (الإجراءات والعمليات)، تقوم بعض الدول بتدريب الأفراد العاملين في مجال إدارة المخزون وأمنه وسلامته والتخلص من الفائض منه، وذلك بهدف بناء قدرات مستدامة على الصعيد المحلي. وأخيرا، تقدم دول المساعدة، عند الطلب، لغرض تقييم المخزونات، وتحسين أمن وسلامة المخزونات، وإدارة أو تنسيق التخلص من الفائض.

٢٤ - وعندما يكون تقديم المساعدة مرهونا بطلب مقدم من الجهة المتلقية، يترك هذا النهج المبادرة في يد الدولة مقدمة الطلب. وقد لا تكون الدول على علم واف بحالة مخزونها الوطنية وبالتالي لا تطلب المساعدة. ولذا فمن المفضل أن تحري الدول، بغض النظر عن تصورها لحالة مخزونها، تقييما ذاتيا (أو تطلب المساعدة لذلك الغرض) من أجل تحديد ما إذا كان لديها أوجه قصور فيما يتعلق بأمن مخزونها الوطنية وسلامتها ونظم إدارتها أو تمويلها. إن التقييم الذاتي يبين الالتزام بإجراء استعراض للمخزونات الوطنية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتعهد به في الفقرة ١٨ من الفرع الثاني من برنامج العمل. ويمثل وضع المجتمع الدولي لمعايير في هذا المجال أداة مفيدة لأي دولة ترغب في إجراء تقييم ذاتي<sup>(٣)</sup> على أساس أفضل الممارسات، والمبادئ التوجيهية القائمة، والقوائم المرجعية لأنها توفر توجيهات مفيدة بشأن المسائل التي ينبغي أن يشملها الاستعراض.

## خامسا - أسئلة

٢٥ - من أجل تحسين السلامة والأمن والإدارة ينبغي تهيئة عدة ظروف. أولا، من الأساسي وجود التزام وطني راسخ بإدارة فعالة للمخزونات الوطنية والتخلص من فوائضها.

(٣) يمكن تعريف "التقييم الذاتي" بكونه عملية على مرحلتين تقوم الدول خلالها كخطوة أولى بتقييم عناصر وطبيعة مخزونها الوطنية وكخطوة ثانية بتحديد الحالة الراهنة لتلك العناصر.

٢٦ - وهناك سؤالان يتصلان بذلك هما: '١' كيف يمكن التوعية بالمسؤوليات الوطنية؛ و '٢' كيف يمكن كفالة أن تكون إدارة المخزونات والتخلص من فوائضها أولوية عليا بالنسبة لكبار المسؤولين في القوات المسلحة والوزارات.

٢٧ - يتعين أن تكون الدولة الملتزمة قادرة على تقييم مخزونها (من حيث النوعية والكمية). ومن أجل تيسير حيازة القدرة على التقييم الذاتي تم استحداث أدوات معينة يمكن استخدامها وتطبيقها على الصعيدين الوطني والدولي، ولا بد من استحداث المزيد منها.

٢٨ - والسؤال المتصل بذلك هو كيف يمكن جرد الأدوات القائمة وما نوع الأدوات الأخرى التي يتعين استحداثها ونشرها ضمن المجتمع الدولي.

٢٩ - عندما يتحقق الوعي والالتزام وقدر مقبول من التقييم الذاتي لدى الدول، يتعين على السلطات الوطنية إيجاد سبيل للاستفادة من مشاريع المساعدة المناسبة المقدمة من جانب المجتمع الدولي. إن نطاق المساعدة التي يمكن أن تقدمها دول عديدة يحده عدم وجود طلبات رسمية بذلك وعدم توفر أساس قانوني (مذكرة تفاهم أو اتفاق مركز القوات لبرامج المساعدة).

٣٠ - والسؤال المطروح للمناقشة في هذا الخصوص هو كيف يمكن ضمان أن تجد الدول الطالبة للمساعدة طريقها إليها في خضم إجراءات المساعدة الدولية والحدود الوطنية.

٣١ - يقتصر عادة نطاق المساعدة التي تقدمها الدول المانحة على الأنشطة التي تقررها الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية المعنية. ومن أجل تبسيط العمليات الوطنية وزيادة نطاق الأنشطة، قد يكون من المفيد لتنفيذ جميع جوانب خطة العمل وضع بروتوكول لها يدعو تحديدا إلى تحقيق المستوى اللازم من سلامة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة وأمنها وإدارتها والتخلص من فوائضها.

٣٢ - والسؤال المتصل بذلك هو كيف يمكن وضع مثل هذا البروتوكول، وما ينبغي أن يكون نطاقه.